ابا واخا لبيان لا غلامي له كما ان المعطوف عليه لبيان لا ابا
له ولا اخا له قوله تراعد للشوى اي للاطراف لان
الشوى اسم لليدين والرجلين من الادميين او لجلدات الراس
لانه ايضا جمع شواة وهي جلدة الراس قوله ولا محو
لان هذا خبر مبتدا اي ولا هما محولان وفي الشرح قال
في الصحاح والعاص لعدو والاكيل الذي يواكلك والاكيل
ايضا الاكل فيمكن ان يقال انهما محولان عما هو مجار للفعل
والتحرك والسكون وان تحويلهما لاجل السكون المبالغة
ولا مانع من ذلك في الاية ولا في البيت بل هو ظاهر فيهما
اذ المعنى ان هذا مبالغ في عداوتك وعداوة زوجك وان
يكون الملتمس لاكل الزاد مبالغا في الاكل وهو الاليق بقصد
الشاعر في التمدح بالكرم واقول اما عدو فان
سلم انه محول عن عاد فلا نسلم ان عاد مجاز لفعله
في حركاته وسكناته لانه لم يستعمل من العداوة ثلاثي مجرد
حتى يكون عاد مجاز بالمضارعة واما اكيل فان سلم انه محول
عن اكل للمبالغة فلا نسلم ان البيت ليس فيه ما نع من المبالغة
فان قوله فاني لست اكله وحدي يدل على ان مراده
بالاكيل المشارك له في الاكل لا المبالغ فيه وكيف والمبالغة
في الاكل صفة مذمومة عند العرب وفي الشرح اخرج
البخاري عن نافع قال كان ابن عمر لا ياكل حتى يوتى بمسكين
ياكل معه فادخلت رجلا ياكل معه فاكل كثيرا فقال
يا نافع لا تدخل هذا علي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
المومن ياكل في معا واحد والكافر ياكل في سبعة امعاء
ثم في الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدو واكيل
صفتين مشبهتين ونصب المعمول على التشبيه بالمفعول
قلت اما في عدو فلانه يمتنع لان الصفة المشبهة لا يكون
معمولها الا سببيا واما في الذي له اكيلا فلذلك ولا امتناع
تقديم معمول الصفة عليها قوله وفي الاية متعلقة
بمستقر محذوف صفة لعدو وفي التعلق يبتغي اذا ضبط

محذوف

محذوف وصفة بالكسر ان يقال ان محذوف بدل من مستقر
اريد به لفظه فيكون معرفة ومحذوف نكرة فلا يكون نعتا
له نعم يمكن ان يكون بدلا منه وان كان نكرة لانه قد
وصف بقوله صفة لعدو وعلى حد قوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة خاطئة واما ان ضبطا بالرفع على الخبرية اي هو محذوف
صفة لعدو فلا اشكال واقول لا نسلم ان مستقرا اريد
به هنا مجرد لفظه حتى يكون معرفة وانما اريد به لفظه معبرا
به عن معناه ولذلك لم يذكر هنا في الشرح قوله وهذا
الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت
اللام في المقدم لم يلزم ذلك في الشرح كلام ابن مالك بمعمول
عا فذكر فيه المعمولان جميعا مع كونهما متقدمين على العامل
لو متاخرين عنه قوله والضمير على هذا للتولية فيكون
مفعولا مطلقا وانما الزم على هذا المعنى الذي ذكره الفارسي ان
يكون الضمير البارز في موليها للتولية لانه يعني مراعا فيه الاعراب
واظهار ما هو مقدر في الاية فيكون وجهه فيه تقدير
مفعول ثان في الاية كما ان ذوي فيه تقدير مضاف اليه
كل فيها ولانه لو لم يكن تقدير مفعول فيها لكان تفسير البارز
في موليها ولا يصح ذلك لان معشرو فيها وجهه مضاف اليه
كل وهذا وجهه مضاف الى كل واذا كان المفعول الثاني
لمول في الاية مقدرا والمفعول الاول مذكورا يتعين كون البارز
في موليها للتولية وسقط ما في الشرح وهو لا يتعين ذلك بل
يجوز ان يكون الضمير عايد الوجهه ولا يكون فيه تعدي
العامل الى الضمير وظاهره معا وذلك ان الظاهر هو ذو وجهة
وليس الضمير عائدا عليه انما عائد على الوجهة والمعنى ان
الله تعالى مول كل ذي وجهة وجهته انتهى واقول
بل فيه تعدي العامل الى الضمير وظاهره معا نظرا الى ظاهر
اللفظ دون الحقيقة وهو مراد المصنف قوله وانما لم
يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغني عن ذوي ووجهته
لئلا يتعدى العامل الى الضمير وظاهره معا ادخال حرف

Copyright © King Saud University